حوليات جمعية كليات الآداب المجلد 1، العدد 1، 2004، ص ص 43- 57

أشكال التمرد على قواعد ليس والمحمولات عليها
عرض وتحليل

عبد المهدي هاشم الجراح*

ملخص

يهدف هذا البحث إلى رصد جميع أشكال التمرد على قواعد المحمولات على ليس (ما، لا، لات، إنْ)؛ وذلك لإبراز قيمة هذا التمرد؛ وبيان مدى تأثيره في كيان القاعدة النحوية التي قعّدها الجمهور.

سار البحث بخطة منهجية اقتضت بحث كل أداة من الأدوات موضع البحث بصورة منفصلة عن الأخرى؛ كون كل أداة تختص بأحكام قد لا تتفق مع أحكام الأداة الأخرى من جهة؛ ولأن أشكال التمرد يمكن أن تُختزل في عنصر واحد وهو (العمل) من جهة أخرى؛ فكانت تذكر القاعدة المتفق عليها ثم تتبع بتلك الشواهد الخارجة عليها، مع التعليق كلما دعت الحاجة لذلك.

أثبت البحث أن كثيراً من الشواهد التي استدل بها بعض النحويين والتي نعتت بشواهد التمرد، كانت مؤثرة، ولفتت الأنظار إلى إعادة النظر فيما قرره الجمهور.

مقدّمة

القارئ المحلل لمباحث النحو وشواهده، يجد أن بعضاً من القواعد بحاجة إلى مراجعة؛ لأنّ الشواهد المتمردة (الخارجة عن القاعدة) تساوي الشواهد الأصليّة بل تفوقها في بعض الأحيان في العدد وفي طريقة التأثير، وحجمه.

يأتي هذا البحث لرصد جميع أشكال التمرد (الخروج عن القاعدة النحوية) في مبحث المحمولات على ليس (ما، لا، لات، إن)؛ وذلك لإبراز قيمة ذلك في عملية التأثير على كيان القاعدة النحوية التي قعّدها الجمهور سلباً وإيجاباً.

© جميع الحقوق محفوظة لجمعية كليات الآداب في الجامعات الأعضاء في اتحاد الجامعات العربية 2004

* محاضر متفرغ في قسم العلوم الانسانية، كلية العلوم والآداب، جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية، إربد، الأردن.

تم اختيار هذا الباب تحديداً من أبواب النحو؛ لأنّه ينطوي على خصوصية كبيرة جداً، قد لا تجدها في غيره من الأبواب. فنحن منذ زمن طويل منشغلون بمسألة رصد الشواهد الخارجة عن القاعدة النحوية في مباحث النحو، ولقد وقفنا على أنّ الشواهد الخارجة عن القاعدة في هذا المبحث هي أكثر من الشواهد التي اتخذها النحاة أساساً في عملية تقعيد قواعده وضبطها.

سار البحث بخطة منهجية اقتضت بحث كل أداة من الأدوات موضع البحث بصورة منفصلة عن الأخرى، لأن كل أداة تختص بأحكام قد لا تتفق مع أحكام الأداة الأخرى من جهة؛ ولأن أشكال الخروج عن القاعدة (التمرد) يمكن أن تختزل في عنصر واحد، أو قضية واحدة هي: العمل من جهة أخرى. فكنا نذكر القاعدة المتفق عليها ثم نتبعها بالشواهد الخارجة عليها معلقين كلما دعت الحاجة لذلك.

ويعدّ البحث في أشكال التمرد على القواعد النحوية من الأبحاث التي تأخذ الطابع الدينامي، وكان أوّل من بدأ بهذا النوع من الأبحاث في حدود اطلاعنا الدكتور حنا جميل حداد في بحثه الموسوم بـ "بيد" و "لاسيما" بين ثبات المصطلح وتمرد الاستعمال، والمنشور في مجلة مجمع اللغة العربي الأردني سنة 1992، وهو بحث قيم إذ تتبع فيه الدكتور حنا بالتحليل استخدامات بيد ولاسيما عند القدماء والمحدثين وخرج بنتائج هامّة.

أولاً: أشكال التمرد على قواعد (ما)

(أ) التمرد في مجالات العمل.

إنّ إعمال ما على لغة وإهمالها على لغة أخرى يعد أولى الإشكالات التي يواجهها هذا البحث، وبداية يمكن طرح السؤال الآتي: هل القياس النحوي الذي أقرّه النحويون أنفسهم يقبل أن يعمل الحرف غير المختص بالاسم؟

إنّ القياس لا يقبل ذلك يقول ابن يعيش[1]:" ما حرف نفي يدخل على الأسماء والأفعال وقياسه أن لا يعمل شيئاً وذلك لأن عوامل الأسماء لا تدخل على الأفعال وعوامل الأفعال لا تدخل على الأسماء". وبعد ذلك قرّر: أن القياس في (ما) ألاّ تعمل لعدم اختصاصها، لأنك تقول: ما قام زيد كما تقول: ما زيد قائم فيليها الاسم والفعل[2].

إذن فإعمال (ما) هو بحد ذاته تمرّد، والأصل ألاّ تعمل، إلاّ أن اللغة الحجازية قد أعملتها تشبيهاً بليس، واحتجّ البصريون بأن إعمالها هو لغة أهل الحجاز، وبينوا أن وجه الشبه بينها وبين ليس هو أنها تدخل على المبتدأ والخبر مثل ليس، وأنها تنفي ما في الحال مثل ليس، وبناءً على مذهبهم هذا يكون عامل النصب في خبر (ما) هو (ما) نفسها، أما الكوفيون فذكروا أن عامل

النصب في خبر (ما) هو نزع الخافض أي: أن خبرها منصوب على نزع الخافض، وأن (ما) لا تعمل في لغة الحجازيين وهذا توهم من البصريين[3].

والذي يلحظ أن مذهب الكوفيين منهجي ودقيق، فـ (ما) عندهم لا تعمل؛ كونها غير مختصة، فالحرف يعمل إذا كان مختصاً كحروف الجر في الأسماء وكحروف الجزم في الأفعال؛ وكونه غير مختص وجب ألاّ تعمل تماماً كحروف الاستفهام والعطف.

يرى الكوفيون أن تشبيه الحجازيين لها بليس لم يقوَ على العمل في الخبر كما عملت ليس، لأن (ليس) فعل و (ما) حرف والحرف اضعف من الفعل، ومذهبهم هذا اكثر دقّة وقبولاً عندي من مذهب البصريين، وحجج البصريين التي قدموها ضعيفة، فمن حججهم: ورود السماع بذلك كقوله تعالى: (ما هذا بشراً)[يوسف31] وكقوله تعالى: (ما هُنّ أمهاتهم)[المجادلة2]، وأن دخول الباء في خبرها ليس دائماً وإنما هو دخول عارض هدفه التوكيد والنفي[4].

وهذه الحجج لا تصمد أمام النقد؛ لأن ورود (ما) عاملة عمل ليس هو أصلاً قليل في اللغة، ولكثرة ورود الباء مقترنة بخبر (ما) في هذه الشواهد القليلة. فما حكاه الكوفيون هنا صحيح، والشيء الذي لابد من تأكيده: أن البصريين قد سعوا إلى تفسير هذه المسألة فلم يثبتوا على رأيهم إذ اعترفوا ضمناً بضعف عمل (ما) وذلك حينما جعلوا لأعمالها شروطاً، فهذه الشروط تمثل ضعف عمل (ما) في خبرها، وقد رافق هذه الشروط تمردات عليها.

1. إعمالها النصب في خبرها مع وجود (إنْ):

اشترط البصريون لإعمال (ما) عدم زيادة (إن) بعدها فإن زيدت بطل عملها[5].

فهذا هو الأصل، ولقد خرج الكوفيون على هذا الأصل، فجَوزوا النصب مستدلين برواية يعقوب بن السكيّت لقول الشاعر:

بنِـــى غُدانَـــة مَـــا إنْ أَنْـــتُمُ ذَهَبـــاً ولا صـــريفاً، ولكـــنْ أَنْـــتُمُ الخَـــزَفُ[6]

فزعموا أن الرواية بالنصب، وأن (ما) نافية وأنتم اسمها وذهباً خبرها، وزعمهم هذا صحيح فالمنطق التاريخي يثبت أنهم أقدر على رواية الشعر من البصريين[7]، وذهب البصريون إلى التشكيك في هذه الرواية فلو سلّم – على حد تعبيرهم – بصحة هذه ا لرواية فإن (إن) ليست زائدة، وإنما نافية موكّدة لنفي (ما).

وذكر الاشموني أن هذه الرواية مخرجّة واعتمد ذلك المرادي والدماميني والصبّان[8] والحق أنّه لا حاجة تدعو إلى التأويل أو التخريج، وقبول الشاهد كما ورد أولى.

2. إعمال (ما) مع انتقاض النفي بـ (إلاّ):

اشترط البصريون والجمهور عموماً لأعمال (ما) عدم انتقاض النفي بـ (إلاّ) إذ يجب بقاؤه نحو قوله تعالى: (ما أنتم إلا بشر مثلنا)[يس 15] و (ما أنا إلاّ نذير مبين)[الأحقاف 9]، فهذا هو الأصل بنظرهم، إلاّ أن يونس بن حبيب والشلوبين قد جوّزا إعمال (ما) عمل ليس مع انتقاض نفي خبرها بـ (إلاّ) مستدلين بقول الشاعر[9]:

وما الدَّهْرُ إلاَّ مَنْجَنُوناً بأهلِهِ ... وما صَاحِبُ الحَاجَاتِ إلاّ مُعَذَّبَاً

وبقول الآخر[10]:

ما حقُّ الذي يَعْثُو نَهَاراً ... ويَسْرِقْ لَيْلَهُ إلاَّ نِكَالاً

ولقد أوّل البصريون هذين الشاهدين، فجعلوا (منجنوناً) مفعولاً به لفعل محذوف تقديره: وما الدهر إلا يشبه منجنوناً، وجملة الفعل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ، وكذلك قوله (معذباً) أي: وما صاحب الحاجات إلا يشبه معذباً، وبعضهم ذكر أن معذباً ليس اسم مفعول بل هو مصدر ميمي؛ بمعنى التعذيب فهو مفعول مطلق لفعل محذوف وكذلك جعلوا منجنوناً مفعولاً مطلقاً لفعل محذوف على تقدير مضاف أي: وما الدهر إلاّ يدور دوران منجنون وما صاحب الحاجات إلا يعذّب معذباً أي: تعذيباً. وكذلك في البيت الثاني: وما حقّ الذي يفسد إلا ينكل به نكالاً أي: تنكيلاً. وهذه الجمل هي في محل رفع أخبار للمبتدآت الواقعة بعد (ما) النافية[11]، وعلّق ابن هشام على ذلك بان كلّ ذلك من باب: (ما زيد إلاّ سيراً) أي: إلاّ يسير سيراً والتقدير إلاّ يدور دوران منجنون وإلاّ يعذب معذباً وإلاّ ينكل نكالاً[12]. وذكر الأشموني أن هذين البيتين شاذّان أو مؤولان[13]، والأولى عندنا مذهب يونس والشلوبين، لأنهما حكماعلى ظاهر البيتين ولم يلجأا إلى التأويل، فالأولى عدم التأويل؛ لأن في التأويل صرفاً للكلام عن ظاهره إلى ما يحتاج إلى تدبر وتقدير[14]، فتعود الإشكالية من جديد.

3. جواز عملها مع تكريرها:

من الشروط التي اشترطها الجمهور والبصريون لإعمال (ما) عمل ليس هو ألا تؤكد بـ (ما): يعني عدم التكرير[15]، ولكن هذا الأصل رافقه تمرد، إذا أجاز الفارسي نقلاً عن جماعة من الكوفيين وكذلك ابن الدهان جواز النصب مع التكرير مستدلين بقول الشاعر[16]:

ولا يُنْسِكَ الأَسَى تَأسِّيَاً فَمَا ... مَا مِنْ حِمَام أَحَد مُعْتَصِمَا

ولقد خرّج السيوطي هذا الشاهد مستنداً على أحكام مسبقة وضعها النحاة، وتضمن هذا التخريج: أن (ما) ليست مؤكدة وإنما نافية فكررها توكيداً وأبقى عملها[17]، وعموماً نظر النحاة إلى هذا الشاهد على أنه شاذ أو مؤول.

4. جواز إعمالها مع تقدم خبرها على اسمها وهو غير ظرف أو جار ومجرور:

اشترط النحويون لإعمال (ما) عمل ليس عدم تقدم خبرها على اسمها وهو غير ظرف ولا جار ومجرور، فإذا تقدم وجب رفعه، ولقد رافق هذا الأصل خروج عنه، إذ خرق هذا الاشتراط بعض النحويين، فجوز كل من الفراء والجرمي والأخفش جواز النصب مطلقاً مستدلين بقول الفرزدق[18]:

إِذْ هُمْ قُرَيْشُ وإِذْ مَا مثلهم بَشَرُ فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللهُ نعْمَتَهُم

ولقد علّق النحويون على هذا البيت فنعتوه بالشذوذ، وذهبوا إلى ما هو أبعد من ذلك فخطّأوا الشاعر. يقول الأشموني: [19]" وقيل غلط سببها انه تميمي أراد أن يتكلم بلغة الحجاز ولم يدر أن من شروط النصب عندهم بقاء الترتيب بين الاسم والخبر وذُكر كذلك أن الجمهور أوّله على الحال نحو: "فيها قائماً رجل والخبر محذوف، وهو العامل فيها أي: ما مثلهم في الوجود"[20].

نقول: كيف يمكن للشاعر أن ينطق بغير لغته، فما جاء به النحاة بحاجة إلى مراجعة، وتأويل الشاهد على أنّه حال أمر غير مقبول لأن عامل الحال محذوف هنا وحذفه إذا كان معنوياً ممتنع باتفاق[21].

وبناء على ما تقّدم فإن مذهب الفراء والجرمي والأخفش هو الأصح، ويجوز أن يتقدم خبر (ما) على اسمها بقطع النظر عن رتبته.

ومثل الشاهد المتقدم قول الشاعر[22]:

(نَجْرَان إذْ ما مِثْلها نجرانُ)

(ب) التمرد في مجالات الإضمار (إضمار ما):

ومن أشكال التمرد التي وجدتها في (ما) إجازتهم لإضمارها، فالجمهور يمنع إضمارها، إلا أن الكسائي أجاز هذا على سبيل التفسير لهذا الأمر مستدلاً بقول الشاعر[23]:

فَقُلْتُ لَهَا، واللهِ يَدْرِي مسافر إذا أَضْمَرَتْهُ الأرضُ ما اللهُ صانعُ

وذلك على تقدير ما يدري، إن السؤال الذي يمكن طرحه هنا: لِمَ لجأ الكسائي إلى الإضمار؟ وما هي قيمة ذلك؟ برأينا: إن إضمار (ما) هنا يولّد إشكالية، فهو أمر لا يقبله القياس أيضاً؛ لأن (ما) لا تدخل على الفعل وهي هنا إذا أُضْمِرتْ تكون داخله على الفعل إذ التقدير: ما يدري مسافر؛ لذا فإن هذا الشاهد لا قدرة له على التأثير في القاعدة التي وضعها الجمهور.

(ج) التمرّد في مجالات البناء والتركيب:

من أشكال التمرّد التي وجدناها في قواعد (ما) تشبيههم لها بـ (لا) في التركيب والبناء، فالقاعدة التي رسمها الجمهور تنص على أن: بناء (ما) النافية مع النكرة تشبيهاً لها بـ (لا) أمر نادر، ومن ذلك قول الشاعر[24]:

وما بأس لو ردّتْ علينا تحية ... قليلُ على مَنْ يعرف عابها

وهذا أمر نادر فعلاً، فما ذهب إليه الجمهور هو الأصحّ، فمن خلال تتبعنا لهذا المبحث لم نجد سوى هذا التركيب، فالشعر والنثر، يخلوان تماماً مما يشبه هذا التركيب، فهذا الحكم على هذا الشاهد مدعم بالسماع، وكذلك مدعم بالقياس إذ يرفض القياس ذلك.

وصفوة القول: إنّ قواعد (ما) التي أقرّها الجمهور شهدت التمردات السابقة الذكر، فبعضها كان له أثر كبير في القاعدة، وبعضها لم يكن له ذلك الأثر الذي يدفعنا إلى إعادة النظر في اصل القاعدة.

ثانياً: أشكال التمرد على قواعد (لا)

إن بحث النحاة لمسائل (لا) يعاني من اضطرابات كثيرة، ومرد ذلك هو ترددهم في إلحاق (لا) بـ (ليس) في العمل[25]، وعموماً وجدنا من خلال البحث شكلين من أشكال التمرّد على قواعد (لا) وهما:

(أ) جواز إعمالها في المعرفة:

اشترط الجمهور والنحاة عموماً لجواز إعمال (لا) أن تعمل في اسمين نكرتين: المبتدأ والخبر[26]. إلاّ أن جماعة من النحويين خرجوا على هذا الأصل، فذهب ابن جني وابن الشجري وابن مالك وجماعة آخرون إلى جواز عمل (لا) في المعرفة مستدلين بقول النابغة الجعدي[27]:

وحَلَّتْ سَوادَ القَلْبِ، لا أنَا باغياً ... سِوَاها ولا في حُبِّها مُتَرَاخِيَا

وذلك ابن مالك أن المتنبي قد قاس عليه في قوله:

إذا الجـودُ لَـمْ يُـرْزَقْ خلاَصـاً مِـنَ الأذَىَ فـلا الحمـدُ مَكْسُـوبَاً ولا المـالُ باقيـاً

ولقـد أول الجمهـور الشـاهد الأول فقـدروا: لا أرى باغيـاً، فحـذف الفعـل وانفصـل الضـمير، وباغياً حال. والسؤال هنا: لم التأويل؟ نقول: إن الواقع اللغوي يقبل هذا التركيب، والمعنى يقبله أيضاً، وهذا التأويل فيه ما فيه من التكلف والتمحل، فمذهب ابن جني وصحبه صحيح، وهل يضير اللغة إذا قلنا: إن (لا) تعمل في المعرفة وفي النكرة، مع أننا على قناعة تامة بضعف عمل (لا) أصلاً؟.

(ب) عدم عملها في الخبر:

المتفق عليه عند الجمهور أن (لا) هي التي تنصب الخبر، وهي ليست مختصة برفع الاسم وحسب. ولكن هذا الأصل الذي أصله الجمهور لم يسلم من الهجوم، فهذا الزجاج يجري (لا) مجرى ليس في رفع الاسم خاصة، فهي عنده لا تعمل في الخبر، واستدل بقول الشاعر:

مَـــنْ صَـــدَّ عَـــنْ نِيْرَانِهـــا فَأَنَـــا ابْـــنُ قَـــيْسٍ لا بَـــرَاحُ

وقوله[28]:

واللـــهِ لـــولا أن تَخَـــشّ الطُّـــبَّخ بـــي الجحـــيمُ حِـــيْن لا مُسْتَصْـــرَخُ

واحتجّ الزجـاج بأنـه لـم يسـمع النصـب فـي خبرهـا ملفوظـاً بـه، ومثـلُ مـا ذكره الزجّـاج قـول الشاعر[29]:

نَصَـــرْتُكَ إذْ لا صـــاحبُ غيـــرَ خَـــاذِل فبوّئْـــتُ حِصْـــناً بالكَمَـــاءِ حَصِـــيْنَا

ومذهب الزجّاج يردّه أمران:

1. أن مذهبه يعيدنا إلى مبدأ التأويل.
2. ورود (لا) عاملة في الاسم والخبر وذلك كقول الشاعر[30]:

تَعَـــزَّ فَـــلا شـــيء علـــى الأرضِ باقيـــاً ولا وزر مِمَّـــا قَضَـــى اللـــهُ وافِيـــاً

وبرأينـا: إن إعمـال (لا) فـي أساسـه فيـه تمـرّد، ولكـن النحـاة أعملوهـا وبمـا أنّهـم أعملوهـا فمهمتنـا هنـا هـي متابعـة مـذاهبهم المختلفـة ومحاولـة تجسـير فجـوة الخـلاف الـذي نشـأ نتيجـة هـذا الإعمال.

وصفوة القول: إن الشواهد التي سيقت للتدليل على خروجها عن القاعدة التي رسمها الجمهور ليست متساوية من حيث القوة والكميّة أيضاً، فبعضها أثّر في القاعدة وذلك كالشواهد التي استدل بها على جواز دخول لا على المعرفة والنكرة، والبعض الآخر لم يؤثر كتلك الشواهد التي استدل بها الزجّاج.

ثالثاً: أشكال التمرّد على قواعد (إنْ):

اجمع الجمهور على أن (إنْ) كغيرها من الحروف غير المختصة فالقياس يقتضي عدم عملها، عُزي ذلك إلى سيبويه والفراء وأكثر البصريين والمغاربة، إلاّ أن هذا الأصل لم يسلم من الهجوم، إذ ذهب اكثر الكوفيين إلى إعمالها، تبعهم في ذلك ابن السراج والفارسي وابن جني وابن مالك وأبو حيان[31] مستدلين بقراءة سعيد بن جبير[32]:(إن الذين تدعون من دون الله عباداً امثالكم) [الأعراف: 194]. وذكر ابن جني هذه القراءة في المحتسب، وذكر قراءة الجمهور بالتشديد، وبناءً على القراءة الأولى تكون (إنْ) عاملة عمل ليس ومن ذلك قول الشاعر[33]:

إنْ هُـــو مُسْـــتَولِياً علـــى أحـــدٍ إلاّ عَلـــــىَ أضْـــــعَفِ المَجَـــــانِيْنِ

وقول الآخر[34]:

إنْ المـــرءُ ميتـــاً بانقصـــاءِ حياتِـــه ولكـــن بـــأنْ يُبْغَـــى عليـــه فيخـــذلاً

نقول: لا ندري لم هذا التحّمس عند الكوفيين لإعمال (إنْ) رغم أن منهجهم هو العام في هذا المبحث هو الابتعاد عن إعمال هذه الأدوات؟

رابعاً: أشكال التمرّد على قواعد (لات):

أ. جواز دخولها على (الحين) وغيره:

الأصل المتفق عليه عند الجمهور أنّ (لات) تعمل عمل ليس في لفظ الحين خاصة، إلا أن ابن مالك خرج على تقديرهم هذا مؤكداً إنها لا تقتصر على الحين بل تعمل في مرادفه (ما وان وساعة) مستدلاً بقول الشاعر[35]:

نـــــدم البغـــــاةُ ولاتَ ســـــاعةَ مَنْـــــدَمٍ والبغـــــيُ مرتَـــــعُ مُبْتَغِيْـــــهِ وَخِـــــيْمُ

ومذهب ابن مالك دقيق وصحيح فهي تدخل على لفظ الحين وغيره، فهو متأخر، وتأخره هذا يضمن لنا. أنه راقب الاستعمالات اللغوية لـ (لات) منذ العصر الجاهلي وحتى عصره.

ب. إجازة الجر بـ (لات):

أجاز بعض النحاة الجر بـ (لات)، فذهب الفراء إلى إجازة ذلك مستدلاً بقول الشاعر[36]:

طَلَبُـــــــوا صُـــــــــلْحَنَا، ولاتَ أَوَانٍ فأجَبْنَـــا أنْ لَـــيْسَ حِـــيْنَ بَقَـــاءِ

وقد قُرئ قوله تعالى: (ولات حين مناص) بالرفع وبالنصب وبالجر[37].

وبرأينا: إن اعتبار (لات) حرف جر أمر مقبول ويقبله القياس ويدعمه السماع.

وصفوة القول: إن الشواهد التي خرجت على قواعد الجمهور في مبحث: (المحمولات على ليس) متنوعة رغم قلتها – فبعضها كان قوياً والبعض الآخر لم يكن كذلك، فلم يؤثر في مسار القاعدة التي وضعها الجمهور.

وفي النهاية يمكن القول: إن الشواهد التي تمرّدت على قواعد النحاة – كانت في معظمها مجهولة القائل[38]، ولكنها وإن كانت مجهولة القائل فلا بد من أن نأخذ بها؛ لأن أكثر الشواهد التي احتج بها في بناء القاعدة النحوية عموماً هي مجهولة القائل.

ولابدّ من تقرير حقيقة نخالها مهمة جداً وهي: أن مذاهب النحاة في هذا المبحث متضاربة ومتداخلة وأسباب ذلك كثيرة، ولقد حاول المحدثون تخليص النحو من بعض هذا التضارب، فدعا الدكتور شوقي ضيف إلى تيسير هذا المبحث وتخليصه من بعض العويص، فدعا إلى الأخذ برأي الكوفيين في (ما)، والاستغناء عن (لا) لأن إعمالها لا يطرد، والاقتصار على حالة النصب في (لات) وأن ما بعدها منصوب على الظرفية وأنها أداة نفي خاصة بالظروف[39].

وباعتقادنا ليس كل ما قدّمه الدكتور ضيف من شأنه أن ييسر هذا المبحث إذْ لو استغنينا عن (لا) فمن الواجب أن نستغني عن (ما) و (لات) و (إنْ)، لأن (ما) – وهي أم هذا الباب – برأي الأصمعي – وهو من هو في رواية اللغة – اضعف من (لا)، يقول ابن يعيش[40]: " ويروى عن الأصمعي أنّه قال ما سمعته في شيء من إشعار العرب يعني نصب خبر (ما) المشبهة بليس".

لذا فالواجب أن تبقى هذه الأدوات – رغم أن إعمالها هو بحد ذاته تمرّد – لأن الواقع اللغوي يحتّم علينا ذلك، ولكن يجب أن نطوّر نظرتنا إليها، فنوجه قواعدها بما يقتضيه السماع والقياس معاً بالإضافة إلى إدخال ذوقنا اللغوي في توجيه هذه القواعد، لأن من الشواهد التي تمردت على القواعد التي قعّدها الجمهور لهذه الأدوات ما يعادل الشواهد الأم؛ صحةً وإقناعاً، ونقترح بناءً على ما جاء في شواهد التمرّد الأمور الآتية:

1. إجازة إعمال (ما) النصب في خبرها مع وجود (إن).
2. إجازة إعمال (ما) ما انتقاض النفي بـ (إلاّ).

3. إجازة إعمال (ما) مع تكريرها.
4. إجازة إعمال (ما) مع تقدم خبرها على اسمها وهو غير ظرف أو جار ومجرور.
5. إجازة إعمال (لا) في المعارف والنكرات على حدّ سواء.
6. إجازة إعمال (إنْ) كباقي الأدوات الأخرى دون تردد.
7. إجازة دخول (لات) على لفظ الحين وغيره.
8. إجازة تعدد وظائف (لات) في السياقات المختلفة، فتكون حرف جر وعاملة للنصب وعاملة للرفع.

فالواقع اللغوي يقبل كل ذلك، وبناءً على ما تقدم تخفّ حدّة الخلاف، وتكون الشواهد التي تمرّدت على الأصل هي بمثابة عناصر مهمة تخفف من الإشكالات الموجودة في هذا المبحث، والشيء الذي لا بدّ من تأكيده أن عدد الشواهد المتمردة اكثر من الشواهد التي وافقت قواعد الجمهور، والتي قعّدوا القواعد بناءً عليها، إذ بلغت الشواهد التي اعتبرها النحاة هي الأصل ستة عشر شاهداً في حين الخارجة عن الأصل (المتمردة) ثمانية عشر شاهداً، ولهذا ذهبنا إلى التمسك ببعض الشواهد التي عدّها النحاة متمردّة.

نتائج البحث

بعد البحث في أشكال التمرّد على قواعد (المحمولات على ليس) يمكن تقرير الحقائق التالية:

1. إن كثيراً من الشواهد التي استدل بها بعض النحويين والتي نعتناها بشواهد التمرد، كانت مؤثرة، ولفتت أنظارنا إلى إعادة النظر فيما قرره الجمهور.
2. تساوى في هذا المبحث المذهبان: البصري والكوفي، فكان للبصريين في بعض المسائل نظرات جيدة، وكان للكوفيين نظرات كذلك.
3. إن التأويل هو الذي عقّد بعض جزئيات هذا المبحث ومرد ذلك هو نظرية العامل.
4. ثبت أنّ (ما) قد تعمل النصب مع وجود (إنْ)، ومع انتقاض النفي ب، (إلاّ) وثبت إنها تعمل وهي مكررة وقد ذُكرت أمور كثيرة أشير إليها في مواضعها في هذا البحث.
5. ثبت أن (لا) تعمل في المعارف وفي النكرات على حد سواء، وأن (إنْ) تعمل كباقي الأدوات، كما ثبت أن (لات) غير مختصة بالدخول على الحين وحسب بل وتدخل على مرادفة أيضاً، وثبت أنه يجوز تعدد وظائف (لات) فتكون: جارة وناصبة ورافعة.

Types of Departure From Grammatical Rules Based on the Article(Laysa)

Abdel-Mohdi Hashim Al-Jarrah, *Humanties Department, JUST, Irbid, Jordan.*

Abstract

This study Aims At Investigating forms of departure from grammatical rules based on the article (laysa) such as the articles : ma,la,lata,enna , So as to show the value of the departure to see to what extent it influences the entity of the grammatical rule which is formulated by the most of grammarians.

The study's methodology was base on discussing each of the items covered in the study separately because each of the items is governed by rules which may not be used for the other items on the other hand because departure forms can be abbreviated to cover on element namely the agent on the other hand.

Therefore ,we mentioned the agreed upon rule, then we introduced examples on departing from it and introduced comments whenever this was necessary.

This study revealed that many of the examples which were adopted by grammarians and which we described as examples of departure, were of great influence, and they drew our attention to the need for reengineering what was by the most of grammarians.

قدم للنشر في 2004/6/8 وقبل في 2004/10/26

الهوامش

(1) ابن يعيش، موفق الدين علي. شرح المفصل، ج1/ص 109.

(2) انظر: المصدر نفسه، ج1/ص 109، وذكر ابن مالك بعض التفصيلات في شرح عمدة الحافظ وعدّه اللافظ، ص 118.

(3) انظر: الأنباري، أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ج1/ص 166، وكذلك ابن السراج، الأصول، ج1/ص55.

(4) انظر: الأنباري، أبو البركات، الإنصاف، ج1/ص ص 166-167.

(5) انظر: ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك، ج1/ ص 266. والسيوطي، جلال الدين، همع الهوامع، ج2/ ص 112.

(6) انظـر: المـرادي، الحسـن بـن قاسـم، ص 328. وابـن هشـام الأنصـاري، أوضـح المسـالك، ج1/ص266. والسيوطي، جلال الدين، ج2/ص112.

(7) انظر: الأفغاني، سعيد، في أصول النحو، ص ص 198-199.

(8) انظر: الصبان، محمد بن علي، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج1/ص368. والسيوطي، جلال الدين، همع الهوامع، ج2/ص112.

(9) انظر: ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك، ج1/ص268. وابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج1/ص258. والسيوطي، جلال الدين، همع الهوامع، ج2/ص11. والازهري، خالد، شرح التصريح على التوضيح، ج1/ص197. والصبان، محمد بن علي، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج1/ص365.

(10) انظر: السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع، ج2/ص111. والازهري، خالد، شرح التصريح، ج1/ص197.

(11) انظـر: ابـن هشـام، أوضـح المسـالك، ج1/ص269. والسـيوطي، جـلال الـدين، همـع الهوامـع، ج/ص111.

(12) انظر/ ابن هشام، أوضح المسالك، ج1/ص269.

(13) انظر: الصبان، محمد بن علي، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج1/ص366.

(14) انظر: مقدمة الدكتور شوقي ضيف في كتاب الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي، ص 56. وعيد، محمد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، ص 155.

(15) المرادي، الجني الداني، ص 328. والسيوطي، همع الهوامع، ج2، ص 112.

(16) انظر: المصدرين نفسيهما.

(17) انظر: السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع، ج2/ص112.

(18) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج1/ص270. وابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج1/ص259. والسيوطي، جلال الدين، همع الهوامع، ج2/ص113.

(19) انظر: الصبان، محمد بن علي، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج1/ص366.

(20) انظر: السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع، ج2/ص113.

(21) انظر: الرضي الاستراباذي، شرح الكافية، ج1/ص 201.

(22) انظر: السيوطي، همع الهوامع، ج2/ص151.

(23) انظر: المصدر نفسه، ج2/ص152.

(24) انظر: المصدر نفسه، ج2/ص115.

(25) الأصل أن (لا) من الحروف غير المختصة فإعمالها هو تمرّد، إذْ أعملها الجمهور إلحاقاً بليس، انظر: السيوطي، الهمع، ج2/ص 115.

(26) انظر: المرادي، الحسن بن قاسم، الجني الداني، ص 293، وابن هشام، جمال الدين، مغني اللبيب، ص 316، وقد جوّز سيبويه في الضرورة رفع المعرفة مستدلاً بقول الشاعر:

بَكَــتْ جَزَعــاً واسْــتَرْجَعَتْ ثُــمَّ آذنــت رَكائبُهــا أنْ لا إلَيْنَــا رُجُوعُهــا

سيبويه، الكتاب، ج2/ص298.

(27) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ص 316.

(28) انظر: المصدر نفسه، ص 316.

(29) انظر: المصدر نفسه، ص 316.

(30) انظر: المصدر نفسه، ص 316.

(31) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ص 316، والسيوطي، همع الهوامع، ج2/ص16.

(32) ابن جني، أبو الفتح عثمان، المحتسب في شواذ القراءات، ج1/ص271.

(33) انظر: ابن هشام، جمال الدين، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج1/ص28. وابن مالك، الإمام محمد، شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ص 120.

(34) انظر: السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع، ج2/ص116. والازهري، خالد، شرح التصريح على التوضيح، ج1/ص201.

(35) انظر: المرادي، الحسن بن قاسم، الجني الداني في حروف المعاني، ص 209.

(36) انظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج1/ص271، والسيوطي، جلال الدين، همع الهوامع، ج3/ص122.

(37) انظر: أبو حيان الاندلسي، البحر المحيط، ج7/ص368، والسيوطي، همع الهوامع، ج3/ص122.

(38) الأصل كما يقول السيوطي أنه: "لا يجوز الاحتجاج بشعر ولا نثر لا يعرف قائله" الاقتراح في علم أصول النحو ص 55. وانظر: الأفغاني، سعيد في أصول النحو، ص 7.

(39) انظر: ضيف شوقي، تيسير النحو التعليمي، ص ص 98-99.

(40) انظر: ابن يعيش، موفق الدين، شرح المفصل، ج1/ص109.

المصادر والمراجع

ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل النحوي (ت 316هـ)، **الأصول في النحو**، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1985م.

ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت 392هـ)، **المحتسب في شواذ القراءات**، تحقيق: علي النجدي ورفيقه، القاهرة.(د.ت)

ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله بن عقيل العقيلي الهمذانهي (ت 769هـ)، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الخير، بيروت، ط1، 1990م.

ابن مالك، جمال الدين محمد (ت 672هـ)، **شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ**، تحقيق: د. عدنان الدوري، مطبعة العاني، بغداد، 1977م.

ابن مضاء القرطبي، **الرد على النحاة**، تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف، ط3، (د.ت).

ابن هشام، أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف (ت 761هـ): **مغني اللبيب عن كتب الإعاريب**، تحقيق: د. مازن المبارك ومحمد علي حمدالله، دار الفكر، ط1، 1992م.

ابن هشام، أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف (ت 761هـ):**أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ومعه كتاب مصباح السالك إلى أوضح المسالك**، تأليف: بركات هبّود، دار الفكر، بيروت، 1994م.

ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي (ت 643هـ)، **شرح المفصل**، عالم الكتب، بيروت (د.ت).

أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف (ت 745هـ)، **البحر المحيط**، تحقيق الشيخ: عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض ورفاقهما، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1983م.

الازهري، الشيخ خالد بن عبدالله (ت905هـ)، **شرح التصريح على التوضيح**، دار الفكر، (د.ت).

الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن (ت 686هـ)، **شرح الكافية في النحو**، دار الكتب العلمية، بيروت، 1982م.

الأفغاني، سعيد، **في أصول النحو**، دار الفكر، بيروت، (د.ت).

الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد (ت 577هـ)، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين والبصريين والكوفيين**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، (د.ت).

حداد، حنا: "بيد" و "لاسيما" بين ثبات المصطلح وتمرّد الاستعمال، مجلة **مجمع اللغة العربية الأردني**، العددان المزدوجان (42-43)، 192.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت 180هـ)، **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988م.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن محمد (ت 911هـ): **الاقتراح في علم أصول النحو**، تحقيق: د. أحمد سليم الحمصي، ود. محمد أحمد قاسم، جروس برس، لبنان، ط1، 1988م.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن محمد (ت 911هـ): **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، 1979م.

الصبان، محمد بن علي (ت 1206هـ)، **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعين**، تصحيح وضبط: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1997م.

ضيف، شوقي، **تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً مع نهج تجديده**، دار المعارف (د.ت).

عيد، محمد، **أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث**، عالم الكتب، القاهرة، ط4، 1989م.

المرادي، الحسن بن قاسم (ت 749هـ)، **الجني الداني في حروف المعاني**، تحقيق: فخر الدين قباوة ورفيقه، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1992م.